

وإن المرحلة لتؤكد ضرورة بناء جيش عربي موحد يخضع للجامعة العربية يشارك فيه جميع الدول الأعضاء بالجامعة تحدد اختصاصاته في منع وإزالة أي اعتداء غير مشروع من قبل أي دولة عربية على دولة عربية أو أي خصومة ربما يعتقد أنها سوف تؤدي إلى نشوب حرب. ولا يستطيع اتخاذ أي قرار من جانبه إلا بعد عرضه على أعضاء مجلس الجامعة وأخذ الموافقة عليه.. كذلك فإنه من الضروري تخصيص ميزانية عامة تدفع من جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية وتخصص منها بنود للصرف على النواحي العسكرية والإعانات المستديمة والطائرة.

ولا شك أن النقلة الجديدة التي سوف تخطوها جامعة الدول العربية وخصوصاً بعد أن اكتسبت حيويتها بالانتقال إلى جمهورية مصر العربية سوف تحمل المنتمين إليها والضالعين بمسؤولياتها إلى إعادة صياغة ميثاق الجامعة العربية في إطار الأهداف والمبادئ الأخلاقية الإنسانية التي أنشئت من أجلها ووفق معايير قانونية تضمن لها حرية الحركة الاعتبارية للشخصية العربية - في مواجهة أعضائها أو في مواجهة العالم الخارجي من حولها.

وإذا كان البعض يخشى من التأثير الحزبي على جدية القرارات ونفاذها فإنه وفقاً لضوابط قانونية رشيدة سوف لا يكون لأي من الدول الأعضاء الحق في الخروج أو المساس بتلك القرارات طالما أنها صادرة بالأغلبية ولا يعتد برفض أو امتناع عن التصويت لصالح أي قرار طالما اكتسب القرار الموافقة بالأغلبية. وإن مظاهر الانفلات العربي وأشكاله أصبحت واضحة المعالم والسماح في ظل أحداث الغزو العراقي لدولة الكويت ولو أنه من الصعب التكهن بما سيؤول إليه حال العالم العربي بعد حالة